لا يكون بعضها في الحسبان، يمكن ان تأخذ شكلاً مختلفاً عمّا تمّ استعراضه في هذه الدراسة.

يمكن القـول ان العـام ١٩٩٢ لن يحمـل تغيراً دراماتيكياً (جذرياً) بالنسبة الى فعالية الدور الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية. فتجربة التعاون السياسي، او السياسة الخارجية الاوروبية الموحّدة، تواجه صعوبات بنيوية يصعب القول انه سوف يمكن تذليلها خلال السنوات القليلة المقبلة. ويكفي للتدليل على هذا الجانب، بالاضافة الى ما تناولته الدراسة، الاشارة الى ان رئيسة الوزراء البـريـطانية، مارغريت تاتشر، قد هاجمت رئيس هيئة مفوّضي الجماعة، عندما صرّح بامكانية قيام حكومة أوروبية واحدة في غضون عشر سنوات. ووصفت هذه التصريحات بأنها خيالية، وقالت انها تأمل في «الّا تقوم هذه الحكومة اطلاقاً»(٨٤). وبالنسبة الى دور الجماعة في الاطار الدولي، فانه ليس منـطقياً التوقع بأن الجماعة الاوروبية سوف تصبح، بين عشية وضحاها العام ١٩٩٢، على قدم المساواة مع القوتين العظميين، على الأقل من الناحية العسكرية. ولا شك في ان هناك امكانية ان تصبح الجماعة قوة اقتصادية عملاقة، بينما يظل تأثيرها السياسي محكوماً بسياسات القوتين الاعظم. ولعلّ النموذج الياباني يقدّم المثل لامكانية وجود «العملاق الاقتصادي، والقزم السياسي». وبصفة عامة، فان قدرة الجماعة على التأثير في مسار القضايا الدولية يتحدد بعناصر اخرى غير القوة الاقتصادية. وتتضاعف أهمية هذه الملاحظة بالنسبة الى القضية الفلسطينية، بحكم تفاعلها في منطقة شديدة الحساسية بالنسبة الى القوتين العظميين، وليس من المحتمل ان تفرّط هاتان القوتان باختلال الميزان في المنطقة لصالح الدور الاوروبي خلال المستقبل المنظور، بعد العام ١٩٩٢.

وبالنسبة الى العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، فقد سبقت الاشارة الى ان السياسة الاوروبية الموحدة لا تتناسب وما درجت عليه اسرائيل في تعاملها مع الدول الاوروبية. ومع ذلك، فليس هناك مؤشرات الى ان هذه السياسة الموحدة، في طورها السابق، قد أساءت الى السياسة الاسرائيلية، او مارست عليهـا ضغـطاً فاعلاً لصالح الطرف الفلسطيني. وقد تحمل توجهات السياسة الاوروبية المستقبلية قدراً من الاستمرارية في التعامل مع اسرائيل، بحيث تتمّ المحافظة على الوجود الاسرائيلي، من خلال استمـرار السيـاسة الاوروبية «المتوازنة». فما يربط اوروبا باسرائيل يغوص في أعماق المجتمع الاوروبي، الذي يعتبر ان هذه الدولة، بقِيَمها وممارساتها، تمتّ اليه بصلة عضوية، وانها ممثّل هذه القيَم في المنطقة العربية.

يبقى، اخيراً، السياسة العربية وطبيعة التطور الوحدوي العربي، كمحدد هام لفاعلية الدور الاوروبي. وفي هذا الجانب، يلاحظ ان النظام العربي القومي يمر بمرحلة انتقالية لم تتحدّد ملامحها بعد. فهل سيدفع قيام التجمعات الجهوية العربية الى اضافة عناصر قوة الى هذا النظام، في مواجهة التجمّع الاوروبي المتنامي، أم ان التطورات المستقبلية ستقود الى آفاق سلبية؟

ان الملاحظ، حتى الآن، ان المنطقة العربية تتحسّب للتوجهات الاوروبية بعد العام ١٩٩٢(٨٥). وبهذا الخصوص، يمكن القول ان المنطقة العربية سوف تكون احدى اهم الساحات التي ستتأثر بطبيعـة الجمـاعة الاوروبية المستقبلة. وسوف يصعب على الجماعة تجاهل أي مخاطر أمنية، أو اقتصـاديـة، يمكن ان يسبّبها تفاقم قضية فلسطين في المنطقة العربية. لذا، فان الآفاق مفتوحة لسياسة عربية فاعلة تجاه الجماعة الاوروبية، وذلك في حال ادراك الجانب العربي ان الجماعة سوف تتحرك ايجابياً في اتجاهه، اذا كوّن موقفاً اقتصادياً، وسياسياً، يجعل من التعاون العربي ـ الاوروبي ضرورة ملحّة للجماعة الاوروبية.